أولا: تحليل النص القانوني

- **خطوات التّعليق على النّصوص القانونية:**

يتعين على الباحث أثناء التعليق على نص من البحوث أو التّمرينات التّطبيقية حول موضوع معين بلورة معرفته النّظرية على الموضوع المطروح وتبيان مدى استيعابه للصبغة القانونية أي توظيف فكر قانوني في إشكاليات عملية ملحة، وهذا يقتضي إتباع مراحل أو خطوات أساسية للقيام بهذا العمل كالآتي:

- **المرحلة التّحضيرية:**

تستهدف هذه المرحلة البحث عن كل العناصر الشكلية والموضوعية التي سيتكون منها تحليل النّص ويتمحور عليها، وتمر هذه المرحلة بخطوات ضرورية وهامة سوف يتم تفصيلها على النّحو الآتي:

التّحليل الشكلي:

يستهدف التّحليل الشكلي التّعريف بالنّص ووصف مظاهره الخارجية ودراسته من النّاحية الشّكلية التي تتضمن العناصر التالية:

1. التعريف بالنّص وتحديد موقعه:

الهدف من هذه الخطوة يتمثل في جمع وحشد المعلومات والوسائل التي تساعد على التّعرف على النّص وفهمه وتحديد موقعه ضمن المنظومة الفكرية، التي تم اقتباسه منها.

والتّعريف بالنّص أو تحديد موقعه، يجب أن يكون مختصرا ومركزا وشاملا لأنّه لا يعتبر الهدف الأساسي للتعليق وإنّما يدخل في إطار حشد المعلومات التي تساعد على فهمه وهي تحديد طبيعة النّص ومصدره الشّكلي والمادي وتاريخه وخلفيته أي الإلمام بالظروف المحيطة به والمقاصد العامة والخاصة التي يهدف إلى تحقيقها وتحليل ألفاظه وأسلوبه بصفة خاصة، لأنّها بوابة الدخول إلى فلسفته وروحه ومعناه.

2. البحث في بنية النّص:

يتم البحث في بنية النّص من النّاحية الطوبوغرافية والنّاحية اللّغوية، مع ما تتطلبه هذه الأخيرة من ضرورة تحديد وشرح أهم المصطلحات القانونية المستخدمة.

أ. البّنية الطوبوغرافية للنّص:

تشمل طول النّص وقصره وعدد الفقرات التي تضمّنها مع تحديد مبتدئها ومنتهاها بدّقة، لأنّ النّص القانوني غير مقيد بحدود معينة، فيمكن أن يكون طويلا أو قصيرًا، يتكون من مادة قانونية واحدة أو عدّة مواد قانونية كاملة تنتمي لتقنين واحد أو تقنيات مختلفة.

ب. البنية اللّغوية (البناء اللّغوي والنّحوي للنّص):

يركز الباحث القائم بالتّحليل على كيفية صياغة النّص والألفاظ المستخدمة ودلالتها اللّغوية والاصطلاحية، ومدى ملائمتها للسّياق وانسجامها معه من ناحية قواعد اللّغة الفنية القانونية، وأيضا التّركيز على الأسلوب المستخدم ومدى دقته وإنسجامه مع متطلبات وخصوصيات اللّغة الفنية القانونية.

ج. تحديد وشرح المصطلحات الفنية.

3. تحديد المصدر المادي للنّص:

يقصد بالمصدر المادي أصل وضعه إن كان نصا تشريعيا.

ثانيا: التّحليل الموضوعي

يقتضي التّحليل الموضوعي للنّص دراسته من حيث المضمون، وهكذا فإنّ التحليل الموضوعي يقتضي تتبع العناصر التالية بالترتيب:

1. استخراج الفكرة العامة:

يقصد بالفكرة العامة أو الفكرة الإجمالية المعنى الاجمالي للنّص، ويسهل استخراجها بعد قراءة متأنية للنّص وفهمه فهما جيدا، بحيث يتبيّن للباحث موضوع المسألة القانونية التي يتعلق بها، ويفيد استخراج الفكرة العامة من النّص في تحديد إطاره العام وحدود المسألة المراد مناقشتها حتى لا يخرج الباحث عن الموضوع.

2. استخراج الأفكار الأساسية:

إنّ من أهداف هذه الخطوة استثمار نتائج المراحل والخطوات التي تمّ المرور بها من قبل، مثل القراءة وتحليل النّص، ولتسهيل ذلك يتعين على الباحث أن يقوم بتقسيم النّص إلى فقرات تقسيما منطقيا يكون مبدئيا على عدد الفقرات حسب الفكرة وليس حسب المظهر، بحيث تتعلق كل فقرة بفكرة واحدة أو بعدد من الأفكار المتقاربة بينها، يسجلها الباحث ويجمع بينها إن أمكن.

3. طرح الإشكالية:

بعد أن يتمكن الباحث من استخراج الفكرة العامة والأفكار الرّئيسية للنّص، ينتهي إلى تحديد المسألة المراد مناقشتها عبر النّص، وهنا يحاول صياغة هذه المسألة ورسم ملائمتها في صورة إشكالية (إشكاليات) علمية تتضمن تساؤلا أو تساؤلات محدّدة، تستحق الدّراسة التّحليلية والإجابة عليها وفق خطة محكمة.

الفرع الثاني: المرحلة التّحريرية

هي مرحلة مهمة، وفيها يقوم الطالب أو المحلل بتقويم النّص من الوجهة القانونية عبر مناقشة المسألة أو المسائل التي آثارها النّص المستهدف بعملية التحليل والتي عرضها الطالب من خلال هذا النّص وحلّلها شكليا وموضوعيا، وذلك وفق خطة مناسبة متكونة من مقدمة وصلب موضوع وخاتمة.

أولا: وضع الخطة

بعد أن يتعرف الطالب على موضوع المسألة القانونية المراد مناقشتها عبر النّص القانوني، وبعد إحصاءه لجميع الأفكار التي تعرّض لها النّص، يشرع في جمع هذه الأفكار وفرزها ببيان ما هو أساسي منها وما هو ثانوي، وباستبعاد ماهو خارج عن الموضوع، ثم ترتيبها تحضيرا لوضع خطة مناسبة.

وكل ما في الأمر أنّه على الطالب أن يضع خطة ملائمة لمناقشة النّص المعروض عليه، وبعد وضعها عليه التأكد من أنّها:

- موافقة لموضوع النّص ومطابقة تماما له.
- شاملة بحيث لم يتم إهمال إحدى الأفكار.
- غير محتوية على عناوين أو أفكار متكررة.
- متوازنة ومتسلسلة.

فإذا استطاع أن يضع خطة متوفرة على كل هذه الشروط أمكنه مناقشة المسألة القانونية محل التعليق.

ثانيا: مرحلة جمع المادة العلمية

يقصد بجمع المادة العلمية تجميع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث من مصادر ومراجع عامة ومتخصصة وترتيبها وتصنيفها وتوزيعها بحسب التّقسيمات الأساسية للبحث في الخطة المعتمدة.

ثالثا: المناقشة

تتمحور المناقشة حول المسألة القانونية التي يطرحها النّص، وذلك بتحرير ما جاء في عناوين الخطة بدءً بالمقدمة وانتهاءً بالخاتمة ومرورًا بالعرض التّفصيلي لصلب الموضوع.

1. المقدمة:

في المقدمة يبدأ الباحث بعرض المسألة القانونية المراد مناقشتها في النّص وطرح إشكاليته في جملة وجيزة، ثم يشير إلى أهمية الموضوع بهدف جلب انتباه القارئ إلى ما ستناقشه وتجيب عليه الدّراسة التّحليلية.

2. صلب الموضوع:

يتضمن العرض التّحليلي لموضوع النّص عبر تقسيمات وعناوين الخطة ومناقشة المسألة وإشكالاته القانونية باقتدار وعمق وتأصيل، فلا يكون مجرد سرد للمعلومات والآراء بطريقة سطحية ولا يتحقق هذا للباحث إلا إذا كان ملمًا بالمعلومات المستقاة من المحاضرات التي تلقاها في الجامعة أو المصادر والمراجع التي جمعها وحصرها، أو ما يستحضره من ثقافة عامة تتصل بذلك وترتبط به.

3. الخاتمة:

لا بأس أن يلخص الطالب في الخاتمة موضوع المسألة القانونية في فقرة وجيزة يليها عرض للنتائج التي توصل إليها وموقفه من رأي الكاتب أو المشرع مع عرض البديل إن كان له موقف مخالف.

وهنا لا مانع من أن يبرر رأيه الخاص لكن دون خروج عن المبادئ القانونية والفقهية السليمة أو المستقرة مع التدليل على رأيه بالحجج والأدلة و البراهين.